الثورة
الاربعاء 28 شعبان 1433هـ 18 يوليو 2012م العدد (17410)

للتواصل: shawqiabasi@hotmail.com

دور الأسرة في خفض الخصوبة

حسن العزي

● لا شك أن المجتمع كل أبناء المجتمع في بلادنا يحرصون على تنفيذ أي مساهمة تقود إلى حل إشكالات ارتفاع الخصوبة نظراً لما يسببه ذلك الارتفاع من آثار سلبية في مقدمتها الضغط العالي على الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية ولذلك، فإن للأسرة دور في خفض الخصوبة ولكن في حالة اقتراب المعنيين بشئون السكان بالمستهدفين وتقديم العون للأسرة من حيث نشر الثقافة السكانية بين أبناء الريف وفي حالة تعميق المعرفة بخطورة المقاربة في الولادات على الدم والطفل والاعتماد من قبل المختص بالشئون الصحية على توجيه السكان بضرورة المساعدة بين كل طفل وآخر تطبيقا لما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وقيام المختصين بتقديم خدمات الأمومة والطفولة وتوسيع شبكة تقديم خدمات تنظيم الأسرة على مستوى المدن الرئيسة والثانوية والقرى والمناطق النائية وديمومة العمل على إعطاء الريف أهمية خاصة في تقديم تلك الخدمات وتوجه المعنيين بحل إشكالات الخصوبة العالية نحو الاستخدام الأمثل للموارد المادية المتاحة من أجل إقامة المشروعات التي ستوفر فرص العمل وتؤمن العيش الكريم للسكان.. في حالة التوجه والتطبيق لمجمل ما يطلبه السكان دون إبطاء أو تأجيل..

فإن دور الأسرة عند ذلك سيكون إيجابياً وسنلاحظ أن الأسرة ستكون شريكاً فاعلاً في حل الإشكالات المؤثرة في ارتفاع مستوى الخصوبة لكن يبق الأمر مرهوناً بتفعيل الخطط والبرامج السكانية التي أصبحت في زوايا التأجيل غير أننا نأمل من الجهات المعنية بشئون السكان تفعيل مضامينها في إطار برامج تنفيذية تتعلق بالخدمات الصحية والتثقيف المباشر وتأمين فرص عمل للسكان وهي إن نفذت دون توقف فإن الأمل يحدونا بتحقيق الإشكالات السكانية الناجمة عن الخصوبة العالية والأمل أن لا تجد الأسرة والمستهدفون والمعنيون بشئون السكان في الطريق من يتوهم أن معالجة الإشكالات السكانية التي نلمسها بسبب الخصوبة العالية تقبل التأجيل أو التوقف.

مفاهيم وتعريفات سكانية أساسية

علم الديموجرافيا:
هو علم يهتم بدراسة حجم وتوزيع وتركيب السكان والتغير الأفقي والرأسي المتمثل في الولادات والهجرة.

علم السكان:
هو العلم الذي يهتم بدراسة وتركيب السكان ومكونات التغير الأفقي والرأسي للسكان المتمثل في الولادات والوفيات والهجرة، وعلاقة كل ذلك بالتغيرات الاجتماعية للفرد في المجتمع بصوره المتعددة الثقافية والتعليمية والصحية والتنموية والسلوكية.

المشكلة السكانية:
هي اختلال أو انعدام التوازن في النمو السكاني والموارد الطبيعية للبلد، الأمر الذي يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية والتعليمية والصحية كافة.

السياسية السكانية:
هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير في الاتجاهات السكانية من حيث الكم والكيف لردم الهوة غير المتوازنة بين معدلات النمو السكاني المتسارع والنمو الاقتصادي البطيء في عملية التنمية المستدامة والشاملة.

شبح انفجار سكاني وكارثة بيئية..

المشكلة السكانية في اليمن تحد يتطلب تحولاً في التفكير لخفض معدلات النمو المرتفع

عند التصدي لمشكلة ارتفاع معدل الخصوبة في بلادنا، تفاجأ القائمون على هذه البرامج بالخوف من أصحاب الأسر لعدم الاطمئنان على حياتهم ومستقبلهم لذلك يقومون بإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال لإعالتهم في سن الشيخوخة، في ظل عدم توافر أمان وظيفي لهم. لذلك تمثلت المهمة الأولى للقائمين على هذه الإستراتيجيات والبرامج الرامية لتخفيض معدل الخصوبة وتنظيم الأسرة، والعمل على وقف تدهور المشكلة من خلال إعادة النظر وتغيير الاستراتيجيات والخطط والبرامج السكانية.

الثورة / شوقي العباسي

فلا وقت للتقاعس لأنه لايمكن تحقيق تنمية اقتصادية بدون ترشيد في النمو السكاني و التحدي الذي نواجهه اليوم في ارتفاع عدد السكان يتطلب منا تحولاً في تفكيرنا كي تتوقف الزيادة السكانية عن تهديد الحياة التي نستمد منها وجودنا، من خلال خطط واضحة خصوصاً وأن محدودية الموارد المالية المتاحة في اليمن والتي استندت إليها استراتيجيات خفض السكان والتي تعتبر غير كافية، ولضمان توزيع أقل للموارد المالية المتاحة وفقاً للأويات الوطنية للسكان.

٦ أطفال كل دقيقة

ورغم البرامج السكانية والجهود المبذولة لمواجهة التزايد السكاني إلا أنها لم تؤت ثمارها إذ أن واقع الحال مرتبط بالقرارات المتعلقة بالإنجاب أو عدمه تتم بين كلا الزوجين فقط متناسين ساسيات الحكومة الهادفة إلى خفض أعداد السكان.

ومع كل دقيقة يدق أبواب الحياة ستة أطفال جدد، يفتحون أعينهم على أمل أن يعيشوا عيشا كريماً ، في بلد أضحى» عجز« الموارد المحلية فيه عن تلبية عن احتياجات المواطنين، يشكل هاجساً، وفقاً لاختصاصيين دعو إلى تنظيم أسرهم ، وبحسب البيانات الحكومية الصادرة فإن عدد سكان اليمن يرتفع بمعدل ١٢٩ ألفاً و٦٠٠ مولود جديد شهريا، ويرتفع بمعدل سنوي بنحو واحد مليون و٥٥٥ ألفاً

و٣٠٠ طفل وطفلة.

دعوات الخبراء المتكررة بـ»خفض معدلات الإنجاب من»، للحد من الانعكاسات السلبية للتزايد السكاني، مثل ارتفاع ثنائية الفقر والبطالة، وتعزيز الجريمة، والتفكك الأسري، لعدم قدرة رب الأسرة تأمين متطلبات حياة سوية.

الفقراء ينجون أكثر

وبحسب الدراسات والمسوحات السكانية فإن الفقراء ينجبون أكثر، وحسب تقرير أممي فإن ١٢في المائة من الأطفال الجدد في اليمن يعانون من انخفاض الوزن، كما يعاني نحو ٤٦٪ من الأطفال في سن ما دون سن الخامسة من وزن منخفض معتدل وحاد، فيما يعاني 15٪ ممن هم في نفس المرحلة العمرية من وزن حاد، فيما يعاني 53٪ من الأطفال في اليمن من مشكلة التقزم.

وكشفت اليونيسيف عن أن وفيات الأطفال في اليمن المواليد الجدد يبلغ ٣٧٪ والرضع مادون السنة ٧٥٪ منوها إلى حدوث أحسن في هذه المؤشرات خلال الـ١٦ سنة الماضية... حيث انخفض معدل وفيات الأطفال من 75 لكل ألف حالة إلى 62 لكل ألف حالة للأطفال ما دون سن الخامسة ومن 120 طفلاً لكل ألف حالة إلى 75حالة بالألف للأطفال الرضع وفقاً للتقرير الأممي.

معوقات قضايا الصحة الإنجابية

وتواجه قضايا النسل والصحة الإنجابية في بلادنا جملة من المعوقات، أهمها محدودية قدرة المرأة على اتخاذ القرار المتعلق بالإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد الاجتماعية التي تشجع كثرة الإنجاب في أوساط الأسر، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وخصوصاً في أوساط النساء حيث تصل نسبة الأمية بين الأمهات في المجتمع الريفي إلى ٧٧٠٧٪.

المواطن اليمني محروم من الرفاهية بسبب ارتفاع أعداد السكان، بهذه الكلمات بدأ الدكتور حديثه حول مشكلةارتفاع السكان، ويرى أن الضغط السكاني المتزايد يستنزف الموارد الاقتصادية، ما يتطلب توعية المجتمع بآثاره السلبية كالفقر والبطالة، لافتاً إلى أن اليمن بدأت بمعالجة هذه الزيادة عبر طرح قضايا تنظيم الأسرة وعمل برامج سكانية وسياسات من شأنها خلق وعي مجتمعي بمخاطر المشكلة والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها.

ولايزال الافتقار إلى الوعي بالسياسة السكانية وبرامج عملها الهادفة إلى خفض معدل النمو السكاني من شأنه أن يشكل مصدر قلق لصانعي القرار ومصدر خطر ويهدد التنمية وبرامجها.

تحديات تنموية

وبحسب أمين عام المجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد بوري فإن اليمن يواجه تحديات تنموية، أهمها ارتفاع النمو السكاني، واستقرار مستويات الإنجاب ما يشكل تحدياً أمام الوصول إلى تحقيق الأهداف السكانية، مشيراً إلى أن عدم التوازن بين الموارد البشرية والموارد الأخرى وفقر الموارد الطبيعية الحيوية، والتقلبات المناخية وأثرها على الأمن الغذائي والمائي، وشح الطاقة النفطية، وضعف الإنتاجية المحلية على الرغم من نموها، والتباينات بين الأقاليم وسرعة النمو السكاني في الحضر، وعدم توازن التوزيع السكاني، يشكل ذلك تزايداً للضغوط على الخدمات الحيوية الهامة.

وأوضح الدكتور بورجي أن خطط المجلس واستراتيجياتها المنصبة على تخفيض السكان وتنظيم الأسرة لبلوغ الأهداف المتعلقة بها حتى وإن لم تظهر على المدى القريب، إلا أنها ستترجم إلى الواقع فيما بعداً في إطار فترة زمنية كافية تتيح للأشخاص أن تتغير معها.

لكنه حذر من تزايد معدلات البطالة بين المواطنين خلال السنوات المقبلة، كما أن الزيادة السكانية ستولد زيادة في الطلب على الخدمات، رغم الجهود التي بذلت لتحقيق الاستراتيجية الوطنية للسكان التي ترمي إلى خفض معدل الخصوبة.

وأشار بورجي إلى أن المعطيات تشير إلى أن البطالة ستزيد بسبب نظم التعليم السائدة في بلادنا إذ يتم التركيز على الكم وليس الكيف، إضافة إلى تركيز التعليم العام على الحفظ والتلقين بدل تعلم المهارات الأساسية، ما يخلق فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم وحاجات السوق.

انفجار بيئي

وتؤكد الدراسات الرسمية أن مخاطر التزايد لاتقتصر على التأثير السلبي فحسب، لتصل إلى درجة تنذر معها بـ انفجار بيئي محتمل يوازي الانفجار السكاني المتوقع كما ويفوقه نوعاً من حيث مايرتبه من أضرار جسيمة تلحق بالمياه، على وجه الخصوص، والزراعة والصحة والتعليم وسواها من متطلبات العيش على وجه العموم، وليس الأمر مجرد توقعات وتحليلات فحسب، بل إن ثمة مؤشرات ودلائل يسوقها مسئولون وخبراء معنيون تؤكد بحجم الكارثة البيئة وما يتبعها من كوارث شتى لاتقف عند تلوث الماء والهواء والغذاء بل تتعداها إلى حدود تطاول الصحة العامة وأخرى يصعب التنبؤ بها.. كما حذرت دراسة عملية يمنية حديثة من استمرار معدلات النمو السكاني باعتباره واحدا من أهم الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى رفع معدلات تلوث البيئة.

اختلاف الرؤى حول مفهوم السياسة السكانية

شوقي العباسي

إذا كان مفهوم السياسة السكانية يعني الإجراءات الدولية لمواجهة المشكلة السكانية سلباً أو إيجاباً فإن الرؤى تختلف باختلاف البلدان ومشكلاتها السكانية، ففي حين ترى دول أن الإجراءات التي يجب أن تتخذ ينبغي أن تكون من أجل التأثير في العمليات الديموجرافية بالتقليل من النمو السكاني أو بزيادته فإن دولاً أخرى ومن ضمنها اليمن ترى أن المشكلة السكانية ينبغي أن تواجه بضبط التوازن بين النمو السكاني والتنمية بصورها وأشكالها المختلفة، الأمر الذي يعني ضرورة إيجاد تخطيط سكاني مدروس وسليم قائم على قاعدة ضبط النمو السكاني بما يتناسب مع توفير المتطلبات وفقاً للاحتياجات وعلى أسس علمية موضوعية.

إذاً فالتخطيط السكاني الذي أحد مكوناته الرئيسية تنظيم الأسرة أو تنظيم الخصوبة يعني كيف يمكن أن نجعل النمو السكاني في البلد متناسباً أو متوائماً مع الثروات الطبيعية للبلد وبرامج التنمية المختلفة بأشكالها وصورها المختلفة الاقتصادية والتعليمية والصحية والموارد الطبيعية: مثلاً المدارس والمدرسون مع عدد التلاميذ، الخدمات الصحية بما فيها الأطباء والممرضون وأسرة المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية مع عدد السكان، توفير فرص العمل ونصيب الفرد من المياه والكهرباء والأراضي الصالحة للزراعة....الخ مع الزيادة السكانية ومتطلباتها واحتياجاتها.

وقد شكلت ومازالت الأضلع الرئيسية لمثلث الحراك السكاني وهي (الولادات – الوفيات – الهجرة) أو ما تسمى بعوامل التغيير الديموجرافي الشغل الشاغل للدارسين والباحثين وصانعي القرار منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين كي تتمكن هذه العوامل الثلاثة من مواكبة برامج التنمية وتسير معها بتنسيق تام بما يحقق العدل والرفاهية والعيش الكريم بأبعاده المختلفة للإنسان خليفة الخالق على أرضه أينما وحيثما كان ولأن الإنسان في غالب الأحيان لم يستطع حتى الآن ضبط هذه المواءمة بقيت هذه العوامل في تضارب تام حتى يومنا هذا، وخاصة في البلدان النامية التي من ضمنها بلادنا فالنمو السكاني الذي يمثل الفرق بين الولادات والوفيات مايزال عالياً في كثير من بلدان العالم، ومن بينها اليمن الذي مايزال النمو السكاني فيها 3% وهو مايعني أنه من أعلى معدلات النمو في العالم كما أن الهجرة في اليمن رغم قدمها وتأصلها في جذور الشعب اليمني شكلت في النصف الثاني من القرن العشرين مشكلة كبرى لبرامج التنمية في البلد وزادت بوتيرة عالية خاصة الهجرة الداخلية والهجرة الإجبارية (الوافدة) إلى اليمن سواء من القرن الإفريقي أو من دول عربية وأجنبية أخرى وهو ما شكل أعباءً إضافية جديدة أثر تأثيراً سلبياً في برامج التنمية وخاصة في المدن الساحلية.

وهكذا نرى أن الهجرة بمكوناتها الرئيسية الخارجية والداخلية والوافدة قد شكلت جانباً سلبياً خطيراً في المسألة السكانية ليس فقط من حيث النمو السكاني، ولكن أثرت على جوانب التغيير الاجتماعي للمهاجرين وهو الأهم وتأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية، الأمر الذي فاقم من حدة المشكلة السكانية في اليمن.